### أحالت وافدين إلى إدارة الإبعاد

# «المرور»: تحرير نحو 43 ألف مخالفة.. و71 شخصاً إلى نظارة الحجز

السيارات المضبوطة

واصل قطاع المرور والعمليات تنفيذ الحملات الأمنية المرورية وملاحقة المستهترين ومرتكبي المخالفات المرورية الجسيمة والتي تعرض حياة مستخدمي الطريق للخطر، أسفرت عن تحرير 42 ألف و895 مخالفة مرورية، وحجز 13 مركبة و20 دراجات نارية وإحالة 71 مخالفاً إلى نظارة حجز الإدارة العامة للمرور، وإحالة 51 حدثاً إلى نيابة الأحداث وضبط 14 مركبة مطلوبة من جهات أمنية وقضائية، وكذلك ضبط 25 شخصاً مطلوباً للإدارة العامة للتنفيذ الجنائي وإدارة التنفيذ المدني، وإحالة وافدين 2 إلى إدارة الأبعاد لضبطهم بقيادة مركبات دون الحصول على رخصة سوق.

وفي التفاصيل، قال ضابط قسم العلاقات العلامة والتوعية المرورية بالإدارة العامة للمرور النقيب عبدالله بوحسن أن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور والعمليات اللواء جمال الصايغ طلب من إدارات الحركة المرورية، وإدارة العمليات المرورية، والإدارة العامة لشرطة النجدة، والإدارة العامة للعمليات المركزية تكثيف التواجد الأمني المروري على مدار الساعة لضبط الحركة المرورية وفرض السيطرة الأمنية في مختلف مناطق البلاد، مع التنبيه على كافة الدوريات الأمنية والمرورية بضرورة التعامل الراقي مع مستخدمي الطريق من مواطنين ومقيمين وعدم التعسف بتطبيق الاجراءات الأمنية والمرورية.

وأضاف بوحسن أن اللواء الصايغ طلب من قيادات قطاع التراخيص والعمليات بالإدارة العامة للمرور بشن حملات أمنية مرورية على المستهترين في مختلف مناطق البلاد وخاصة التي تشهد ازدياد في عمليات الاستهتار والرعونة والتي تعرض حياة مستخدمي الطريق للخطر وتسبب ازعاجاً للمواطنين والمقيمين، لافتاً إلى أن رجال دوريات المرور في أقسام الحركة المرورية في المحافظات الست بالإضافة إلى إدارة العمليات المرورية وإدارة المهام الخاصة وقسم مباحث المرور نفذوا هذه التعليمات على أرض الواقع.

وأشار بوحسن إلى أن الإحصائية الأسبوعية الصادرة عن قطاع العمليات المرورية أن إدارة العمليات المرورية احتلت المرتبة الأولى بتسجيل عدد المخالفات والتي بلغت 9121 مخالفة مرورية، تلتها إدارة مرور محافظة حولي وبلغ عدد المخالفات المسجلة فيها 8169 مخالفة مرورية، وفي المرتبة الثالثة إدارة مرور محافظة العاصمة وبلغ عدد المخالفات المسلجة فيها 7241 مخالفة مرورية، ومن ثم إدارة مرور محافظة الأحمدي وبلغ عدد المخالفات المسجلة فيها 6346 مخالفة مرورية، تلتها إدارة مرور محافظة الجهراء وبلغ عدد المخالفات المسجلة فيها 4442 مخالفة مرورية، ومن ثم محافظة الفروانية وبلغ عدد المخالفات المسجلة فيها 4147 مخالفة مرورية، تلتها إدارة مرور مبارك الكبير وسجلت 5450 مخالفة مرورية، وأخيراً إدارة المهام المرورية وسجلت 969 مخالفة مرورية.

وأظهرت الإحصائية أن رجال دوريات المرور تمكنوا من ضبط 51 حدثاً يقودون مركبات دون الحصول على رخصة قيادة وتمت إحالتهم إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية إدارة شرطة الأحداث تمهيداً لإحالتهم إلى نيابة الأحداث، لافتاً إلى أن رجال دوريات المرور تمكنوا من ضبط 2 وافدين يقودون مركبات بدون الحصول على رخصة سوق وتمت إحالتهم إلى إدارة الابعاد تمهيداً لإبعادهم عن البلاد.

### بحاوية قادمة من إحدى الدول الآسيوية

# «الجمارك»: ضبط 100 ألف كيس «تنباك» مخبأة داخل بضائع متنوعة

جانب من المضبوطات

تمكن رجال مراقبة التفتيش والاستيداع، ميناء الشويخ، من إحباط محاولة إدخال 150 كرتوناً تحتوي على 100 ألف كيس «تنباك»، كانت مخبأة وسط بضائع متنوعة بحاوية قادمة من إحدى الدول الآسيوية.

وفي التفاصيل، قال عضو لجنة الإعلام الجمركي بالإدارة العامة للجمارك عبدالله المطيري إن رجال الجمارك في ميناء الشويخ اشتبهوا في حاوية بحجم 20 قدماً قادمة من إحدى الدول الآسيوية، وكانت تحوي بضاعة متنوعة، مشيراً إلى أن المفتش الجمركي المختص أخضع الحاوية لعملية تفتيش دقيقة، فتم العثور على 150 كرتوناً بها 100 ألف كيس من مادة «التنباك» الممنوع استيرادها بحسب القوانين الجمركية الصادرة بهذا الشأن تبعاً لتعليمات وزارتي التجارة والصحة، وتم اتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة. وأضاف المطيري أن الإدارة العامة للجمارك تحذر كل من تسوّل له نفسه تهريب المواد المخدرة والبضائع المحظورة بكافة أشكالها وأنواعها إلى البلاد، مشددة على أنه سيُعرّض نفسه للمساءلة القانونية واتخاذ الإجراءات الجمركية بحقه.

## تتمات

### بروفة

ويشمل جدول الأعمال 7 بنود تتضمن إضافة إلى الاستجواب الموجه من النواب خالد العتيبي وثامر السويط وبدر الداهوم ، إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ، الرسائل الواردة والعرائض والشكاوى، ، فضلا عن طلبين لتشكيل لجنتي تحقيق، و5 تقارير للجنة الشؤون الخارجية .

وأعلن النائب خالد العتيبي عن إجراء «بروفة» استجواب رئيس الوزراء، داعيا سموه لصعود المنصة.

وقال: «بعد تسلمي جدول أعمال جلسة الغد ، وفي ظل ضبابية الموقف الحكومي لعدم إعلان قبول استقالة الحكومة، سنقوم أنا وزملائي المستجوبون بإجراء بروفة لاستجوابنا المقدم لرئيس الوزراء ، وأدعو سمو الشيخ صباح الخالد لصعود المنصة ومواجهة الاستجواب».

بدوره طالب النائب د. بدر الداهوم رئيس الوزراء القادم الالتزام ، بمعالجة المحاور التي وردت في الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ، والمكون من 3 محاور.

واعتبر الداهوم أن «الحكومة الحالية عاجزة عن مواجهة الشعب ونوابه، مؤكدا أن «الاستجواب المقدم لرئيس الحكومة مستحق ومن قدمه نواب يمثلون الأمة دفاعا عن كرامة الشعب وكرامة الأمة».

وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة قال الداهوم إن « الشعب الكويتي يملك قاعدة بيانات عن هؤلاء الأشخاص الذين يتم توزيرهم ، أكثر مما يملك رئيس الحكومة، والأمثلة كثيرة سواء في أول حكومة شكلها لأن وزيرين لم يستمرا شهرا واحدا».

أضاف أن « هناك ملاحظات على الحكومة الحالية في بعض الأسماء الذين تم توزيرها، وكانت هناك بضع أسماء ممن كانوا سيحملون حقائب وزارية لكن الشعب الكويتي أخرج قاعدة البيانات لهم فتجنب توزيرهم حتى لا يحرج أمام الشعب الكويتي».

واعتبر أن «رئيس مجلس الوزراء يعود ويقع في الخطأ مرة أخرى ، من خلال الإتيان بوزراء لا يستحقون تمثيل الشعب الكويتي ويأتي بوزراء تأزيم عليهم غضب واستياء شعبي» .

وشدد الداهوم من جهة أخرى على أن «النواب لن يتنازلوا عن قوانين العفو الشامل، وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية والتكويت والإحلال، وتعديل قانون المحكمة الإدارية فيما يتعلق بقضايا الجنسية، وتعديل قانون الانتخاب والتشريعات التي تحد من الفساد، بالإضافة إلى القوانين الشعبوية».

وأكد أن «هذه القوانين أساس التعاون مع الحكومة القادمة إذا كانت تريد معالجة موضوع تشكيل الحكومة وبرنامج عمل الحكومة وفقا للمادة 98 من الدستور».

واعتبر أن «الدولة العميقة موجودة ولا تزال مستمرة وأن هناك بعض الوزراء ينفذون أجندات نيابة عن الغير»، مضيفا أن «كرامة الشعب وكرامة الوطن أهم من أي شخص ولن نتهاون بهذا الملف».

وزاد « نحن نتكلم عن رجال دولة وإذا كان هناك رجال دولة يريدون مصلحة الكويت فيجب أن يبتعدوا عن كل من أساء للكويت وللشعب الكويتي سواء في الحكومة أو في أي منصب كان».

وأكد أن «البلد لن تدار إلا بالرجال الأكفاء الصالحين الذين يحملون هم الوطن وهم المواطن، لأن من لا تهمه إلا نفسه ومصالحه الخاصة لن يصلح البلد».

وقال إن المشكلة مع رئيسي السلطتين، حيث إن رئيس مجلس الوزراء يريد أن يغطي على كل المشاكل التي حصلت في السابق ، عن طريق سدة الرئاسة في مجلس الأمة.

وأكد أنه لن يتخلى عن مبادئه ومواقفه ووعوده للشعب الكويتي خلال الفترة الماضية وإلى الأمام، مضيفا أنه سيتصدى لكل فاسد ومحاربة أيا ما كان من أجل حماية الكويت وكل من يعيش على أرضها.

وقال الداهوم : «هناك رجال صالحون مخلصون للكويت يهجرون من أجل وقوفهم في وجه الفساد، ولن تتم معالجة هذا الأمر إلا من خلال العفو الشامل، وهذه قضية أساسية سنستمر بالمطالبة بها حتى تتحقق».

من جهة أخرى أعرب رئيس اللجنة التعليمية النائب د. حمد المطر ، عن استغرابه من عدم حضور وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف اجتماع اللجنة أمس ، والذي كان مخصصا لبحث ما يتعلق بقضية ترحيل الدرجات لطلاب الثانوية العامة ، وبحث البدائل بما لا يؤثر على معدلاتهم الدراسية خلال العام الدراسي الحالي.

وقال المطر إنه «تم توجيه الدعوة إلى الوزير منذ أكثر من أسبوع بطلب حضوره والقيادات التربوية إضافة إلى جمعية المعلمين ولكنه للأسف لم يحضر»، معتبرا أن «عدم الاعتذار عن عدم الحضور أو اخطار اللجنة بأي رسالة في هذا الشأن تصرف غير مسؤول».

وأوضح ان وزير التربية وإن قدم استقالته ووضعها تحت تصرف رئيس الوزراء ، إلا ان عدم البت فيها يجعله مستمرا في منصبه كوزير فكيف لا يحترم اعضاء اللجنة ؟»، مضيفا «أوجه الآن خطابي الى رئيس مجلس الوزراء ، هل هذا عهدك بوزرائك ؟».

وقال : « كنت اعتزم إلغاء الاجتماع ولكن لأهمية القضية التي يناقشها تحمل أعضاء اللجنة مسؤولية استمرار الاجتماع مع القيادات التربوية ولهم كل الاحترام والتقدير على حضورهم، مؤكدا ان «تصرف وزير التربية لابد ان يكون محل محاسبة».

### الشحومي

لم يسبق أن شكلت لجنة للتحقيق مع الأمانة العامة أو الأطراف الأخرى ذات الصلة». وبين أن « جميع أعضاء لجنة التحقيق المشكلة من مكتب المجلس متفقون على تكليف لجنة حيادية للقيام بمهمة التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية من «نزاهة» أو لجنة قضائية» ، مضيفا : «كنا نريد أن نستشف رأي النواب في هذا التوجه».

وقال الشحومي : « أقول للنواب جميعا الآن لدينا فرصة حقيقية لأن نتجاوز أي خلاف للوصول إلى الحقيقة ، ولا تعتقدوا أننا سنكون عقبة في طريق الوصول إلى الحقيقة أو محاسبة المقصر أيا كان، ولكن بالشكل اللائحة القانوني السليم »، لافتا إلى أن « النواب نموذج وقدوة المجتمع في تطبيق القانون».

وذكر أنه « لا يهمه على من ستقع عليه المسؤولية ولكن يهمه ألا يخترق الدستور واللائحة ، وألا نشكك في بعضنا ونحن في بداية عملنا ونصور الأحداث على عكس مجرياتها».

من جانب آخر قال الشحومي «سأبين للشعب الكويتي الحقائق ، حول ما ذكره النائب أسامة الشاهين بحقي في لقاء تلفزيوني، وعن تحفظه على لجنة التحقيق».

أضاف أن لجنة التحقيق التي شكلها مكتب المجلس ، كان بدايتها بيانا من الحركة الدستورية الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر الماضي.

وأوضح أن النائب أسامة الشاهين جاء في مكتب المجلس وتبنى بيان الحركة الدستورية ، وطالب بتشكيل اللجنة ، والأخ الرئيس رد عليه وقال ما عندي مانع ، لأني أنا الطرف اللي فيها ما عندي مانع لكن أنا أبتعد.

وقال الشحومي « طلبت في المكتب ،والشهود والنواب موجودون، منك شخصيا أن تصعد معي البوديوم وتصرح ، والإخوة الموجودون في ذلك اليوم في هذا المكان يشهدون بأن أسامة الشاهين وصل معي إلى هذا المكان ».

واعتبر أن «ما ذكره الشاهين في كتاب الاستقالة من لجنة التحقيق ، من أنه سبق أن تحفظ على تشكيل اللجنة ، أمر غير صحيح وخلاف الحقيقة».

وتابع « إنك من طلب تشكيل اللجنة وأقسم بالله قسما أحاسب عليه يوم القيامة ، أنك لم تتحفظ عليها في الاجتماع وأنت كنت عضوا فاعلا فيها ».

وقال : «إذا كنت تزايد علي في موضوع الإحالة إلى النيابة ، فتعال وأنا مستعد أن أوقع معك على الإحالة للنيابة ، فأنا لست الشخص الذي تزايد عليه».

أضاف : «أعتقد أن موقفكم كالحركة الدستورية أنتم مساءلون عليه أمام الشعب الكويتي»، مؤكدا ان «النائب أسامة الشاهين هو من اقترح اللجنة وطالب بتشكيلها وتبناها ، وكان يريد أن يصرح عن ذلك».

### تشريع جديد

والمستقلة، ويستثنى من ذلك مقابل الانتفاع والرسوم المقررة طبقاً لاتفاقيات دولية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون : لقد حرص الدستور الكويتي في المادة «134» ، مؤكداً حماية المواطن من احتمال تعسف السلطة التنفيذية في شأن فرض الضرائب والرسوم والتكاليف أو التعديل عليها.

حيث نصت على أن «إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة بالقانون، ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون» .

وكما نرى فإن هذه الحماية الدستورية محصورة دستورياً في السلطة التشريعية، وهو اختصاص أصيل غير قابل للتفويض وذلك طبقاً للمادة «50» من الدستور والتي لا تجيز لأي سلطة النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور. حيث نصت هذه المادة على أنه «يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور» .

كما بينت الفقرة الثانية من المادة «48» من الدستور بتنظيم إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة، كل ذلك التزاماً بالمبدأ العام التي تقرره المادة «24» من الدستور من أن العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة.

وطبقاً للقانون رقم «79» الصادر عام 1995 في شأن منع أي زيادة في الرسوم على الخدمات التي تقدمها الدولة كالكهرباء والماء ورسوم الوزارات كالداخلية والصحة ورسوم المشتقات النفطية ووقود السيارات والرسوم التي تفرضها الهيئات المستقلة والملحقة كالبلدية وجامعة الكويت غير المشمولة بالقانون الحالي.

فقد لاحظنا أن هناك ثغرات في القانون الحالي تبيح للسلطة التنفيذية استغلال استخدام سلطتها في رفع الدعم عن بعض السلع بقرار منفرد كما حصل في عام 1996 من رفع قيمة المشتقات النفطية ومنها البنزين على المواطنين بادعاء أن هذا القانون لا يشمل السلع التي تقدمها الشركات المملوكة للدولة مثل شركات النفط التي تقدم خدمة البنزين.

وقد قامت السلطة التنفيذية بتكرار هذه الثغرة في القانون الحالي فرفعت أسعار البنزين من دون الرجوع إلى مجلس الأمة، وعليه فإنه لابد من تدخل التشريع «لغل» يد الحكومة عن زيادة الأسعار إلا بموافقة مجلس الأمة.

لذا نص هذا القانون في مادته الأولى على تعديل المادة الثانية من القانون رقم «79» لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، حماية من تفرد الحكومة بإصدار أي قرار بإضافة أو زيادة أو رفع الدعم عن أي سلعة.

كما تمت إضافة مادة جديدة تتعلق بإلغاء أي حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، وذلك لمنع الحكومة من التفرد في قراراتها واستغلال أي ثغرة قانونية لتعديل أو زيادة أو رفع الدعم عن أي سلعة أو خدمة تقدم للمواطنين.

### الصحة

151142 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند ، إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 54 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بالفيروس وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 5688 حالة.

أضاف السند أن عدد المسحات التي تم اجراؤها في الساعات ال 24 الماضية ، بلغ 8251 مسحة ،ليبلغ مجموع الفحوصات 1397545 فحصا.

وجدد الدعوة الى المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

### هشام الصالح

شخصا لشغل وظيفة محقق، لافتاً إلى أن عدد المتقدمين وصل الى أكثر من ألف متقدم. وأشار إلى أن عددا من الخريجين والخريجات من كليات القانون التابعة لجامعة الكويت وغيرها تصل معدلاتهم إلى ٩٤٪ ولا يتم قبولهم في إدارة التحقيقات بينما تم قبول من هم أقل في المعدل.

واعتبر أن هذا الأمر جانبه العدالة والحيادية واتسم بالمزاجية خاصة بعد اعتماد الوزارة نسبة ٦٠٪ من شروط القبول على المقابلة الشخصية التي تصل مدتها إلى دقيقتين فقط، ما يعني أن هذا الأمر يعد غطاء قانونياً في عملية الاختيار.

واستغرب كيف يتم هدر دراسة أربع سنوات في التحصيل العلمي ، خلال دقيقتين بالمقابلة الشخصية ومن خلال أسئلة خارجة عن المألوف.

وأعلن عن تقديمه حزمة أسئلة تصل الى 25 سؤالاً عن معايير القبول والمفاضلة، وهل سربت أسئلة المتقدمين وما اذا كان من يقوم بتصحيح الاجابات مطلع على اسماء المتقدمين أم أن الاسماء مخفية.

وأكد أن المعلومات التي لديه تبين أن هناك عمليات شابت عملية القبول، لافتاً إلى أنه سيطلب في الجلسة المقبلة تشكيل لجنة تحقيق برلمانية.

وناشد الصالح وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي بإنصاف الخريجين وقبول أكبر عدد ممكن منهم في إدارة التحقيقات من أجل تحقيق مبدأ العدالة والجدارة، مشيرا إلى ان عدم معالجة هذا الأمر سيؤدي إلى تفعيل الأدوات الدستورية.

من جانب آخر استغرب الصالح قيام وزارة الداخلية بترحيل أربعة وافدين ، بعد ضبطهم أخيرا ونشر صورهم خلال قيامهم بتصوير ملفات المساجين وانتهاك حرمة الحياة الخاصة مقابل مبالغ مالية من دون إحالتهم إلى القضاء.

وأكد جسامة الجرم والفعل المنسوب الى هؤلاء، مستنكرا قيام وزارة الداخلية بالاكتفاء بالإبعاد الإداري بحقهم من دون تقديمهم للمحاكمة القضائية وزجهم بالسجون، إضافة إلى تحمل المال العام تكاليف سفرهم.

ورأى أن عملية ترحيل هؤلاء بمثابة مكافأة لهم، معتبراً أن الاجراءات التي قام بها وزير الداخلية تمثل سقوط هيبة الدولة وسيادة الدستور ورسالة سلبية بأن كل من يريد أن يسافر من الكويت عليه أن يرتكب جريمة لينال تذكرة حكومية من المال العام ليتم إبعاده الى دولته.

وطالب الصالح بضرورة التصدي لهذا الأمر في مجلس الأمة، مضيفا أن «الأمر كان سيختلف تماما لو أن بين المتهمين مواطنا كويتيا؛ حيث كان سيتم عرضهم أمام القضاء والزج بهم في السجون لسنوات طويلة».

### التشريعية

إن من بين تلك الاقتراحات التي أحيلت إلى اللجان المختصة تعديلات قانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، وإنشاء شركة كويتية لإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية.

أضاف أن من ضمن المقترحات المحالة أيضاً زيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء وزيادة مكافأة الطلبة في الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي، وتعديل قانون المساعدات العامة للمرأة التي تستحق المساعدة مع جملة من الاقتراحات النيابية بهذا الشأن.

وأوضح العنزي أنه فيما يختص بالمقترحات الموجودة على جدول أعمال اللجنة ، فقد منحت مهلة لوزارة العدل مدتها أسبوعان للرد على الاقتراحات بقوانين الموجودة باللجنة، لافتاً إلى اعتذار وزير العدل د. نواف الياسين عن حضور الاجتماع بسبب استقالة الحكومة وأناب وكيل وزارة العدل ممثلا عنه.

وأشار إلى أنه كان من المقرر الاستماع إلى رأي وزارة العدل بشأن الاقتراحات بقوانين بحسب أسبقية ورودها إلى اللجنة ومنها اقتراح بقانون بشأن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وأشار العنزي إلى أن ممثل الوزير طلب تأجيل مناقشة تلك الاقتراحات بقوانين نظرا لتقديم الحكومة استقالتها، لافتاً إلى أن اللجنة قررت منح وزارة العدل أسبوعين لتقديم الرأي بشان المقترحات المطلوبة.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب مهند الساير إن اللجنة أجلت مناقشة اقتراحات تعديلات اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، من أجل معرفة رأي الحكومة في هذه الاقتراحات وموضوعات أخرى مدرجة على جدول أعمالها.

أضاف «نتمنى أن يتسنى للجنة بعد أسبوعين مواصلة القيام بأعمالها سواء بحضور الوزير المعني او برأي مكتوب من الجهة المعنية، مشيرا إلى أنه «من المفترض أن الحكومة لا تعطل أعمال المجلس أو اللجان».

وأكد أنه في حال عدم تحقيق ذلك ستقوم اللجنة بأعمالها من دون الالتفات إلى رأي الحكومة واعتبارها لا تريد الرد وتقديم الرأي المطلوب منها .

ونوه الساير بإحالة كافة الاقتراحات المهمة الواردة على جدول أعمال اللجنة المتعلقة بتعديل النظام الإنتخابي وتعديل الدوائر الانتخابية والقوائم النسبية والبالغ عددها 16 مقترحا، معربا عن تمنياته أن تنتهي لجنة الداخلية والدفاع من دراستها في أسرع وقت حتى تعرض على المجلس ويتم تعديل القانون.

واعتبر ان المرحلة المقبلة حساسة وتتطلب من الحكومة وضوحا في مواقفها، وتحمل مسؤوليتها، مؤكدا ضرورة أن تنجز اللجان البرلمانية أعمالها

### العراق

كبيرة تواجهها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أمام إجراء الانتخابات المبكرة. وقالت عضو اللجنة ألماس فاضل، إن «اللجنة القانونية النيابية عقدت اجتماعا مع المفوضية العليا للانتخابات الأربعاء الماضي، حيث أبلغت المفوضية عن وجود معوقات فنية كثيرة أمام إجراء الانتخابات، وأنها بحاجة إلى وقت أكثر»، وفق ما نقلت وكالة الأنباء العراقية.

أضافت أن «تفاصيل هذه المسألة متعلقة بالمفوضية، وأن إجراء الانتخابات يحتاج إلى مجموعة أسس تتعلق بالمادة 64 من الدستور، وإقرار البرلمان حل نفسه من عدمه أو المصادقة على الموعد المقترح لإجرائها من عدمها».

وفي ديسمبر الماضي، كان مكتب رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، قد حدد موعد الانتخابات المبكرة في 6 يونيو المقبل.

وذكر بيان صادر عن مكتب الكاظمي، تشديده على ضرورة العمل على إنجاح الانتخابات المبكرة في العراق.

### بايدن سيلغي الحظر

للإخلال بالأمن، على غرار ما وقع قبل نحو 10 أيام عندما اقتحم المتظاهرون مقر الكونغرس.

وحذر مكتب التحقيقات الفيدرالي ، من وقوع مظاهرات مسلحة من جانب أنصار ترامب في جميع الولايات الخمسين .

ويعد فريق بايدن العدة للتراجع عن عدد من قرارات ترامب السياسية البارزة. ويتوقع، حسب تقارير وسائل الإعلام المحلية، أن يشرع بايدن، بمجرد دخوله البيت الأبيض، في إصدار مراسيم ينأى من خلالها تماما عن سياسة سلفه.

ومن بين هذه القرارات: إعادة الولايات المتحدة إلى اتفاق باريس للتغير المناخي من أجل تقليص انبعاثات الكربون ، وإلغاء حظر الدخول المثير للجدل المفروض على القادمين إلى الولايات المتحدة من أغلب الدول الإسلامية ، فرض ارتداء الكمامة في المباني الحكومية وأثناء السفر بين الولايات

وعلى الرغم من أن بايدن سيكون له الحق، بعد توليه منصبه رسميا، مثل سلفه ترامب، في إصدار مراسيم رئاسية تتجاوز الكونغرس، فإن خطة الانعاش التي أعلنها الأسبوع الماضي بقيمة 1.9 تريليون دولار بحاجة إلى مصادقة الكونغرس، على غرار مشروع إصلاح قانون الهجرة.

وستكون أغلب أحياء العاصمة واشنطن مغلقة يوم الأربعاء، وتنتشر فيها قوات الحرس الوطني بـ«الآلاف. ووضعت الحواجز الخرسانية والحديدية على بعد أميال من مداخل الشوارع المؤدية إلى مقر الكونغرس والساحات التي شهدت أعمال عنف الأسبوع الماضي.

كما أغلقت مناطق تجارية كانت مقصد الآلاف خلال عمليات تنصيب الرؤساء بطلب من الحرس الخاص بالرئيس.

وطلب فريق بايدن من الأمريكيين عدم السفر إلى واشنطن بسبب انتشار فيروس كورونا والاكتفاء بمتابعة حفل التنصيب عن بعد.

ويتوقع خروج احتجاجات بعدما أصدر أنصار ترامب وتيار اليمين المتطرف منشورات يدعون فيها إلى احتجاجات مسلحة.

ولكن بعض المليشيات طالبت أعضاءها بعدم الخروج بسبب الانتشار الأمني المكثف، أو لأن الأجهزة الأمنية، حسبما تزعم الميليشيات، تريد استدراجها.

وفي واشنطن، ألقي القبض على رجل مسلح. كما أكدت شرطة الكابيتول « مقر الكونغرس» ، يوم السبت، أن رجلاً من ولاية فرجينيا يحمل «أوراق اعتماد غير حكومية» أوقف واعتُقل عند نقطة تفتيش أمنية وبحوزته بندقية واحدة و 509 طلقات ذخيرة على الأقل.

لكن الرجل، ويدعى ويسلي ألين بيلر، أطلق سراحه لاحقا من الحجز وأخبر صحيفة «واشنطن بوست» أنه لا ينوي إحضار سلاح ناري إلى واشنطن، حيث قال إنه كان يعمل مع شركة أمنية خاصة.

وقال: «توقفت عند نقطة تفتيش بعدما ضللت الطريق في العاصمة لأنني ابن الريف».. أريتهم شارة التنصيب التي أعطيت لي».

ويأتي الاعتقال في الوقت الذي تعزز السلطات الأمن في واشنطن، إذ أغلق العديد من الشوارع – على بعد أميال من مبنى الكابيتول – بحواجز إسمنتية وأسوار معدنية. وأغلق مركز تسوق واشنطن الوطني الذي عادة ما يكون مكتظا بالآلاف من الأشخاص لحضور حفلات التنصيب، بناء على طلب «الخدمة السرية» – الوكالة المكلفة بحماية الرئيس.

وتتكون الولايات المتحدة من 52 ولاية، خمسون منها متجاورة في البر الرئيسي، علاوة على جزيرة هاواي وولاية آلاسكا التي تفصل بيها وبين البر الرئيسي دولة كندا.

وكان بايدن وفريقه الانتقالي قد ناشدوا المواطنين تجنب السفر إلى العاصمة لحضور حفل التنصيب حرصا على تجنب تفشي وباء كورونا بين الحشود وطالبوهم بمتابعة الحفل عبر شاشات التلفزة.

ويُنتظر أن يشهد الأحد مظاهرات بعدما دعا أنصار ترامب والمتشددون على وسائل التواصل الاجتماعي إلى مظاهرات مسلحة في هذا اليوم، وأيضا في يوم التنصيب الأربعاء.